

للمضاهة
- د. هادي
المراد
ع

عمان في ٠٤ نيسان ٢٠١٢
السادة هيئة الاوراق المالية المحترمين
المملكة الأردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد،،،

نرفق لكم طيه نسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادي والذي عقد بتاريخ ٢٨ / ٠٣ / ٢٠١٢ م.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

عضو مجلس الادارة

عمر الهلسا



هيئة الأوراق المالية السلطة العامة للإدارة الديوان
٥ نيسان ٢٠١٢
الرقم التسلسلي: ٤٤٤٤
رقبته المسجلة: ٤٤٤٤
الجهة المختصة: ٤٤٤٤

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الخامس
لشركة حدائق بابل المعلقة للاستثمارات المساهمة العامة المحدودة
المنعقد بتاريخ ٢٨ / ٣ / ٢٠١٢

بناء على الدعوه الموجهه من رئيس مجلس الاداره اجتمعت الهيئة العامة العاديه لشركة حدائق بابل المعلقة للاستثمارات في تمام الساعه الثانيه من بعد الظهر ليوم الاربعاء الموافق ٢٨ / ٣ / ٢٠١٢ في فندق الدانا بلازا الكائن على الدوار السادس.

ترأس الاجتماع السيد حنا زغول نائب رئيس مجلس الاداره ورحب بالسيد منجد عبيدات مندوب عطفه مراقب عام الشركات وطلب منه اعلان قانونية الجلسة، اعلن السيد منجد عبيدات عن حضور (٥) مساهمين من اصل (٨٤) مساهم يحملون بالاصاله (١٢٤٦٤٧) سهم والوكاله (٢٧٤٠٩٩) سهم اي ما مجموعه (٣٩٨٧٤٦) سهم من اصل (٥٠٠٠٠٠) سهم يمثلون مائتيه (٧٩,٧ %) من رأسمال الشركة المكتتب به . كما حضر الاجتماع (٤) اعضاء من مجلس الاداره وقد تغيب رئيس المجلس السيد جواد عدنان الخاروف عن الحضور وذلك بسبب حالة وفاه في نفس موعد انعقاد الاجتماع . كما وحضر مدقق حسابات الشركة الساده غوشه وشركاه . وبما ان جميع الاجراءات قانونيه وكافيه حيث تم ارسال الدعوات الى المساهمين حسب الاصول وتم الاعلان في الصحف والاذاعه حسب الاصول ايضا" ، وان القرارات المتخذة في الاجتماع قانونيه وملزمه ، وطلب من الرئيس تعيين كاتب للجلسه ومراقبين لفرز الاصوات .

عين نائب الرئيس السيد عامر الهلسه كاتباً للجلسه وكل من السيدين حازم القاضي وخميس عكاوي مراقبين لفرز الاصوات.

بعد ذلك تم السير في بند جدول الاعمال التي تلاها رئيس الاجتماع السيد حنا كما يلي :

١- تم الاعفاء من تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق لعام ٢٠٠٩ وتم تلاوة اهم القرارات المتخذة خلاله .

تم اقتراح بدمج البند رقم (٢) والبند رقم (٤) ووافق الحضور بالاجماع على ذلك .

٢- تم الاستماع الى تقرير مدقق الحسابات وتم المصادقه عليه . وتم الاستماع الى تقرير مجلس الاداره .

وجه مندوب عطفه مراقب الشركات سؤال الى اعضاء مجلس الاداره حول الخطه المستقبلية للشركة لعام ٢٠١٢ وعدم وضوحها وهل الشركة متوقفه عن العمل نتيجة القضيه المرفوعه على وزارة الصناعه والتجاره ووزارة الماليه وان هذا مخالف لقانون الشركات وسبب لتصفية اجباريه للشركة . اجاب عضو مجلس الاداره السيد ردين قعوار ان القضيه المرفوعه على وزارتي الصناعه والماليه وبقيمة ٧٤٧,٥ الف دينار والتي تشكل اكثر من قيمة رأس المال للشركة كانت السبب في استنزاف كافة السيوله في الشركة حيث انه كان من المقرر رفع رأس مال الشركة من ٥٠٠ الف دينار الى ١٥٠ مليون دينار الا ان شروط هيئة الاوراق الماليه حالت دون انجاز هذا الرفع مما عطل اعمال وخطط الشركة في الفتره السابقه وانعكس كذلك على عدم توفر السيوله الاذمه لانجاز الخطط المستقبلية ، وبنا على استشارة محامي الشركة والذي اكد ان نسبة ربح القضيه عاليه ومضمونه فأننا بصدد اعاده تفعيل نشاط الشركة في مجال عملها . كما بين السيد ردين قعوار أن الشركة دخلت حالياً في مفاوضات مع مستثمرين لزيادة رأسمال الشركة واعادة تفعيلها للعمل في الأنشطة الاستثمارية المختلفة وبما يتفق مع غاياتها التي انشئت من أجلها.

أكد السيد مندوب مراقب الشركات الى ضرورة تزويده بمحضر للخطه المستقبلية للشركة لعام ٢٠١٢ بشكل واضح وكافي.

استفسر السيد مندوب المراقب عن وجود شركة تابعه لم تمارس اعمالها كما ورد في التقرير السنوي للشركة .

اجاب عضو مجلس الاداره السيد ردين ان المجلس استلم اعماله قبل فتره بسيطه وسوف يتم اعاده النظر في امور هذه الشركة وإذا استدعى الامر سوف يتم تصفيتا حسب القانون .

وجه مندوب مراقب الشركات سؤال الى مدقق الحسابات السيد وليد طه من مكتب غوشه وشركاه حول وجود فقره في التقرير (لفت انتباه) ومن ثم فقره (اساس التحفظ) فهل المدقق متحفظ في تقريره على بيانات الشركة ام ماذا ؟

اجاب السيد وليد طه ان بند لفت الانتباه هو حول قيام الشركة برفع قضية على وزارتي الصناعة والمالية للمطالبة باسترداد قيمة الرسوم المدفوعة بدل زيادة رأس المال حيث قامت الشركة باعدت تصنيف حساب مصاريف زيادة رأس المال المؤجلة الى حساب مدينون .
اما بند التحفظ فكان حول عدم اخذ الشركة لمخصص لتدني في قيمة المبالغ المطالب بها من وزارة الصناعة ووزارة المالية والمبينه في الايضاح رقم ٥ من القوائم المالية .
استفسر المندوب وحسب المعيار ٣٧ هل هذه المبالغ تصنف على انها اصول محتملة ام موجودات ؟
اجاب المدقق ان هذه المبالغ هي موجودات وليست اصول محتملة لأنها في الأساس نشأت من موجودات الشركة التي تم استخدامها لتسديد قيمة هذا المبلغ الى وزارة الصناعة والتجارة. أما الأصول المحتملة فهي الأصول التي تنشأ من لا شئ، ومثال على ذلك كان يقوم طرف ما باستخدام علامة تجارية ما، "ماكدونالدز مثلاً"، وحقق منها منافع اقتصادية دون الحصول على إذن أو ترخيص من صاحب العلامة، وبالتالي حين يقوم صاحب العلامة برفع قضية على ذلك الطرف فتعتبر قيمة المطالبة من هذه القضية هي بمثابة الأصول المحتملة التي لا يجوز الاعتراف بها الا اذا تم الحصول بها على حكم قطعي.

وبعد نقاش مستفيض حول هذا الموضوع بين مندوب المراقب بأن هذا الموضوع مازال قيد الدراسة لدى دائرة مراقبة الشركات ولم يبت به بعد .

وعند انتهاء النقاش تم المصادقة على البيانات المالية كما هي في ٣١ / ١٢ / ٢٠١١ وعلى تقرير مجلس الاداره، بعد أن اخذت الهيئة العامة للشركة علماً بتحفظ المدقق.

٣- تم ابراء ذمة مجلس الاداره من المسؤولية عن السنه المنتهيه في ٣١ كانون اول ٢٠١١م بحدود احكام القانون .

٤- تم انتخاب الساده غوشه وشركاه كمدققي حسابات للشركة لعام ٢٠١٢ وتفويض مجلس الاداره تحديد اتعابهم السنويه .

٥-

٦- ولعدم وجود اية امور اخرى فقد قام رئيس الجلسة بانتهاء الاجتماع حسب الاصول .

وفي الختام وافقت الهيئة العامة على تفويض مجلس ادارة الشركة باستكمال اجراءات القرارات المتخذة اعلاه لدى الجهات الرسمية . وعليه فقد انتهى الاجتماع في تمام الساعه الثانيه والنصف ظهراً .

مندوب عطفة مراقب الشركات

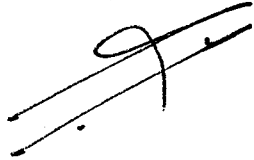
رئيس الجلسة

كاتب الجلسة

منجد عبيدات

حنا زغلول

عامر الهلسه



التطورات والخطه المستقبلية للشركه للعام ٢٠١٢ وتوقعات مجلس الاداره

تسعى ادارة الشركه الى اعاده نشاطها التشغيلي لتحقيق اكبر عائد ممكن من خلال :

- العمل على كسب القضييه المرفوعه ضد وزارة الصناعه والتجاره ووزارة الماليه لاسترداد مبلغ رسوم زياده رأس المال واعاده تشغيله واستثماره لتحقيق اهداف المساهمين من خلال زياده العائد على حقوق الملكيه وتحسين المركز المالي للشركه .
- البحث عن فرص استثماريه جديده ذات عائد جيد باقل المخاطر الممكنه .
- البحث عن مستثمرين جدد لزياده رأس مال الشركه لتمكينها من تفعيل نشاطاتها التشغيليه بكفاءه .



نائب رئيس مجلس الاداره
حنا زغلول